الحوكمة وأثرها على التجارة الدولية

Governance and its Impact on International Trade

د. نبيلة عبد الفتاح قشطي

رئيس تحرير مجلة Hexi Tech الأميركية، (مصر)

Noby.keshty2000@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024-02-15 تاريخ القبول: 2024-04-26 تاريخ النشر: 2024-06-01

DOI: https://doi.org/10.70411/MJLS.2.2.202493

ملخص:

أصبحت الحوكمة من أبرز الموضوعات المهمة على مستوى الإدارات والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية العامة والخاصة، وقد برزت هذه الأهمية في الآونة الأخيرة عندما أطاحت الأزمة المالية العالمية باقتصاديات عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية، وعلى الرغم من ذلك فإن مفهوم الحوكمة لا يزال مبهمًا بعض الشيء لدى الكثير من الفئات في المجتمع، لهذا السبب تم اختياري لهذا الموضوع، والهدف من هذه الورقة عرض مفاهيم أساسية متعلقة بالحوكمة تتنوع بين تعريف الحوكمة وأهدافها وأهميتها، وضوابطها، كما توضح المعايير والمبادئ والمحددات التي تحكمها، بالإضافة إلى أثرها على التجارة الدولية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، التجارة الدولية، الاقتصاد، أزمة مالية، محددات الحوكمة.

Abstract:

Gouvernance has become one of the Most important issues at the Levels of administrations،institutions،and local،regional،and international public and private organizations. Its significance has been highlighted in recent times when the global financial crisis has toppled the economies of many advanced and developing countries. Despite this،the concept of governance remains somewhat ambiguous for many segments of society. For this reason،I was selected for this topic.

The purpose of this paper is to present fundamental concepts related to governance،ranging from its definition،objectives،and importance to its regulations. It also clarifies the criteria،principles،and determinants that govern it،in addition to its impact on international trade.

Keywords: Governance; International Trade; Economy; Financial Crisis; Governance Determinants.

المقدمة

تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة؛ لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.

وتعد الحوكمة من بين الحلول التي يمكن الاعتماد عليها من أجل إنجاح التحول الرقمي في المؤسسات، حيث تنفذ هذه المؤسسات برنامجًا رسميًا لحوكمة تكنولوجيا المعلومات التي تمكنها من إنجاح مشاريع التحول الرقمي، فالتحول الرقمي لا يعنِي فقط تطبيق التكنولوجيا داخل المؤسسة؛ وإنما هو برنامج شمولي يؤثر في المؤسسة داخليًا وخارجيًا، وكيفية تقديم الخدمات للجمهور المستهدف.

أهمية البحث:

يمكن تقسيم الأهمية إلى:

1- **أهمية نظرية:** وهي تزويد الباحثين بمعلومات ونتائج وتوصيات تخدمهم في مجالاتهم واهتماماتهم، وتقديم إضافة علمية ونوعية جديدة للمكتبات العربية.

2- **أهمية علمية:** تأتِي أهمية البحث للتأكيد على ضرورة التوسع في تطبيق الحوكمة في البيئة الاقتصادية الحالية، في مجال التجارة الدولية خاصةً.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- معرفة ماهية الحوكمة.

2- التعرف إلى آليات ومعايير الحوكمة.

3- إبراز أهمية تطبيق الحوكمة لضمان تحسين التجارة الدولية.

إشكالية البحث:

الإشكالية الرئيسة لهذا البحث تتمحور في ضرورة الإجابة عن التساؤل الآتي:

ما واقع تطبيق معايير ومبادئ الحوكمة في التجارة الدولية؟ وينبثق عن هذا السؤال أسئلة فرعية:

1- ما المقصود بالحوكمة؟

2- ما هي آليات الحوكمة ومعاييرها؟

3- ما هو تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة في التجارة الدولية؟

وتشكل الإجابة عن هذه التساؤلات جوهر مشكلة البحث التي تحاول الباحثة دراستها لاستخلاص النتائج، والوقوف على بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في المجال التطبيقي.

منهج البحث:

تحقيقًا لأهداف البحث والإجابة على إشكالية البحث، اعتمدت الباحثة على المناهج العلمية الآتية:

1- **المنهج الاستقرائي:** وذلك بهدف دراسة واستقراء القوانيين المتعلقة بموضوع البحث والكتابات التي يتضمنها الفكر الإداري للاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

2- **المنهج الاستنباطي:** الذيِ يعتمد على التفكير الاستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة للحوكمة واستنتاج معايير ومحددات للحوكمة.

خطة البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته بصورة علمية تم تقسيمه إضافة لهذه المقدمة إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة.

المبحث الثاني: تطبيق الحوكمة في التجارة الدولية.

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي للحوكمة

تعد الحوكمة من أهم المتطلبات التي أضحى تطبيقها أساسًا في الآونة الأخيرة، وذلك لضمان تنظيم العمل سواء أكان في القطاع الخاص أم العام على المستوى الإقليمي والعالمي، وتهدف الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، وزيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدّخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق صغار المستثمرين، وتشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، كما تساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيراً خلق فرص عمل، مع الالتزام بأحكام القانون، ووجود هيكليات إدارية تُمكِن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ[1].

وظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصةً في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عديد من دول شرق آسيا وأميركا اللاتينية، وروسيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأميركي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال العام 2002.

المطلب الأول:

تعريف الحوكمة

هناك العديد من المصطلحات في اللغة الإنجليزية نجد لها معنى واضحًا ومتفقًا عليه إلى حد الإجماع في اللغة العربية، وعلى الرغم من ذلك فهناك العديد من المفاهيم التي لا توجد لها ترجمة حرفية في اللغة العربية تعكس ذات المعنى والدلالات التي تعكسها اللغة الإنجليزية، من هذه المفاهيم مصطلح Gouvernance ، فعلى المستوى المحلي والإقليمي لم يتم التوصل إلى مرادف متفق عليه في اللغة العربية لهذا المصطلح، كما أن اقتران هذا المصطلح بكلمة Corporatif أعطاه أكثر من مدلول[2].

---

[1] .المهتدِ،سوسن شهير ، (2011)، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ص 25.

[2]. سعاد،مقدم، (2021)،متطلبات تفعيل الحوكمة الإلكترونية في التنظيمات الإدارية الحديثة المفاهيم وآلية التطبيق، مجلة التميز الفكريِ للعلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد خاص بأعمال الملتقى الافتراضي الدولي الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، ص.31

ويشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الإنجليزي لكلمة (Gouvernance)؛ الذيِ توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة، حيث تم إطلاق مصطلحات أخرى قبل ذلك مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، حوكمة الشركات ومصطلحات أخرى، إلاّ أن الأكثر شيوعًا وتداولًا من قِبَّل الباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات أو الحوكمة المؤسسية [1].

ولقد تعددت التعريفات المقدمة لمصطلح الحوكمة، بتعدد المهتمين بالمصطلح وانتماءاتهم السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يعبر كل تعريف عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف، وفيما يليِ بقدم بعض التعاريف على سبيل المثال لا الحصر [2].

1- فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها:" هي النظام الذيِ يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"[3].

2- تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها:" مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين"[4].

3- هناك من يعرفها بأنها: "مجموع" قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين" بمعنى آخر فإن الحوكمة تعنيِ النظام؛ أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية [5].

4- تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها:" هي النظام الذيِ يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"

---

[1] . بن حسين،سليمة،(2015)،الحوكمة دراسة فيِ المفاهيم،مجلة العلوم القانونية والسياسية،ع10،جامعة الشهيد حمة لخضر الواديِ الجزائر،ص183

[2]. البنك الأهليِ المصريِ، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة فيِ الشركات: حوكمة الشركات. النشرة الاقتصادية، العدد الثانيِ، المجلد السادس والخمسون، 2003.

[3].Alamgir،M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective،paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development،a conference organized by the Egyptian Banking Institute،Cairo،May 7 – 8.

[4]. Freeland،C. (2007)،Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks،paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development،a conference organized by the Egyptian Banking Institute،Cairo،May 7 – 8.

[5] .Kirkpatrick G،(2009)،The Corporate Governance Lessons from the Financial Crisis. Financial Market Trends،OECD،p. 23.

5- وتُعرف الحوكمة بأنها:" منهج يرسم الإطارات المرنة، متضمنة مجموعة من القواعد والنظم والإجراءات التي تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في منظومة العمل، مع تحديد الأهداف والمسارات، فالحوكمة تؤدي إلى وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، وتتضمن الحوكمة أربعة مبادئ أساسية هي العدالة والمساءلة والشفافية والمسئولية، ضمن منظومة تعمل على تحقيق أهدافها وإستراتيجياتها [1].

المطلب الثاني:

آليات الحوكمة

هناك مجموعة من الآليات صنفها كل من Hess ، Impetigo إلى آليات حوكمة داخلية وأخرى خارجية، و تم تناول هذه الآليات بشكل مختصر كما يلي:

1- الآليات الداخلية للحوكمة:

الآليات الداخلية للحوكمة تتضمن الدور الإشرافي والرقابي الذي يقوم به مجلس الإدارة Board of Directors، واللجان التابعة له، خاصةً لجنة المراجعة Audit Committee، والمراجعة الداخلية، ويُعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، حيث يحمي رأس المال المستثمر من سوء الاستعمال من قِبَّل الإدارة، من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية المؤسسة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها،ويقّوم أداءها[2].

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجا إلى تأليف مجموعة من اللجان أعضاؤها من غير التنفيذيين، ومن هذه اللجان:

أ-لجنة التدقيق:

تعد أداة من أدوات الحوكمة في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسة، من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة، ودورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها، والتأكيد على الالتزام بمبادئ الحوكمة.

---

[1] . خالدي،سارة، (2015)، الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري، جامعة محند اواحاج، الجزائر ،ص15

[2]. مبارك،الرفاعي إبراهيم، (2012)، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات- دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ع1، مج49،ص.134

وتتميز هذه اللجنة بأنها منبثقة عن مجلس الإدارة، وتقتصر عضويتها على أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين الذين تتوافر لديهم الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، وتتعلق مسئوليتها بتدقيق عمليات إعداد التقارير المالية ومراجعة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، وكذلك مراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات من قبل إدارة الشركة.

ب-وظائف لجان التدقيق:

1- الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي، ومراجعة التقارير التي تقدمها والنتائج التي تتوصل إليها وتقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

2- التوصية بتعيين ومكافأة وإعفاء المدقق الخارجي.

3- القيام بأي واجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة، والتي لها صلة بأعمال التدقيق والرقابة [1].

ب. لجنة المكافآت: تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وتتركز وظائف لجنة المكافآت وواجباتها في:

1- تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا، ومراجعتها والتوصية لمجلس الإدارة بالمصادقة عليها.

2- وضع سياسات لإدارة برامج مكافأة الإدارة العليا ومراجعة هذه السياسات بشكل دوري.

3- اتخاذ خطوات لتعديل برامج مكافآت الإدارة العليا التي ينتج عنها دفعات لا ترتبط بشكل معقول بأداء عضو الإدارة العليا.

4- وضع سياسات لمزايا الإدارة ومراجعتها باستمرار [2].

ج- لجنة التعيينات: يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من المؤسسة، ولهذه اللجنة مجموعة من الواجبات هي:

1- تقوم مع مجلس الإدارة وبمصادقة الوزير المختص بوضع المهارات والخبرات المطلوب توافرها لدى عضو مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين .

---

[1] ·Gill،A.& Obradovich،J. (2012) The impact of corporate governance and financial leverage on the value of American Firms،international research،journal of finance and economics،91

[2]. راضِمحمد سامِي، وعلِيرِيهام مصطفى عبسِي، (2020)، دور تكنولوجيا المعلومات فِي دعم حوكمة المنظمات دراسة ميدانية، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، مج2،ع1،ص1249.

2- تضع آليات شفافة للتعيين، بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين.

3- تقوم اللجنة مع بقية أعضاء مجلس الإدارة بتقويم المهارات المطلوبة للمؤسسة باستمرار.

4- تقوم اللجنة بالإعلان عن الوظيفة المطلوب إشغالها، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم للتعيين[1].

د. لجنة التدقيق الداخلي: تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دوراً مهماً في عملية الحوكمة، بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة المؤسسة، وزيادة المصداقية والعدالة، وتحسين سلوك الموظفين وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي، فالتدقيق الداخلي يُعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكلية الحوكمة، لضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير [2].

2- الآليات الخارجية للحوكمة:

تنصب الآليات الخارجية على أنشطة وفعاليات المؤسسة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهدافها وتتمثل آليات الحوكمة الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على المؤسسة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، ومن الأمثلة على هذه الآليات ما يأتي:

1- **الاندماجيات والاكتسابات Mergers and Acquisitions:** يُعد الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة في الولايات المتحدة الأميركية، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكلٍ فعال، وغالباً يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج.

2- التدقيق الخارجي: External Auditing يؤدي المدقق الخارجي دوراً مهماً في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ويمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة، حيث يساعد المدققون الخارجيون على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكلٍ عام.

3- التشريع والقوانين: أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية؛ بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

4- مراجعة الكشوفات المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة.

---

[1]. أبو شديدة،أيمن،(2016)،حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على فحوة التوقعات في مظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية دراسة ميدانية،رسالة ماجستير ،جامعة طنطا،كلية التجارة،ص87

[2]. قاسم،بان والنداوي،جواد،(2017)،دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الحوكمة دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب،المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات،الجمعية العراقية لتكنولوجيا المعلومات،مج7،ع4،ص25

5- المناقشة مع المدققين الخارجيين والداخليين لتقويم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وإدارة المخاطر فيها.

6- منافسة سوق المنتجات- الخدمات- وسوق العمل الإداري: تعد إحدى الآليات المهمة للحوكمة، إذ إن منافسة سوق المنتجات أو الخدمات تُهذب سلوك الإدارة، خاصةً إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا.

7- مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق والاتفاق عليها [1].

نستخلص مما تقدم أن العوامل المؤثرة على جودة الحوكمة منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي:

1- الخارجي يتمثل في مناخ الاستثمار في الدولة المشتمل على:

أ. القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، مثل قوانين سوق المال.

ب. كفاءة القطاع المالي، مثل توفير التمويل اللازم للمشاريع.

ت. كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية، مثل هيئة سوق المال.

2- الداخلية يتمثل في:

أ. كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المنظمة بين مجلس الإدارة والمديرين والتنفيذيين

ثالثاً: معايير الحوكمة

وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتم تطبيق الحوكمة بالمعايير الآتية:

1- الإفصاح والشفافية: الإفصاح عن المعلومات المهمة، كملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

[1]. السمان،ثائر أحمد سعدون وعبد الجبوري، مراد موسى، (2016)،متطلبات حوكمة تقنية المعلومات ودورها فيِ تحسين جودة الخدمات دراسة حالة فيِ المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربية،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ص55.

2- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وحمايتهم من أية عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، وحقهم في الاطلاع على المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين كافة.

3- حفظ حقوق جميع المساهمين: تشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

4- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: تشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وآليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة [1].

5- ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة: يتضمن تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، ومتناسق مع أحكام القانون، ويصوغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

6- المحافظة على أموال الدولة(حق الشعب): وذلك بإكمال المظلة القانونية والتشريعية، وبما يتلاءم مع التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية.

7- مسئوليات مجلس الإدارة: تشمل هيكلية مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهماته الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية [2].

---

[1]. مرزوق،فاروق جعفر عبد الحكيم،(2017)،حوكمة التعليم العالي المفهوم والمتطلبات،مجلة كلية التربية،جامعة الأزهر،ع172،الجزء الثاني،يناير،ص423

[2]. الغباري،أيمن فتحي، (2012)، تقييم أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في حماية حقوق المساهمين وعلاقتها التكاملية بالرقابة والمراجعة الداخلية بمنظمات الأعمال، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، المجلد الثالث،ص56.

المبحث الثاني:

تطبيق الحوكمة في التجارة الدولية

المطلب الاول:

أهمية التجارة الدولية

تُمثل التجارة الدولية أحد فروع التجارة التي تختص بمجال المعاملات التجارية التي تتم بين الدول، والتي يتم تبادلها بين البلد المصدر – الدولة البائعة– والبلد المستورد – الدولة المشترية–، وتقوم منظمة التِّجارة العالمية بدعم التِّجارة الدوليَّة، وتأخذ على عاتقها كل ما يتعلق بها من قوانين ناظمة لها بين مختلف البلدان.

وتُعد التجارة الدولية من أهم عوامل النجاح الاقتصادي والتطور لجميع دول العالم، حيث تنعكس أهميتها في دعم كل دولة للانتفاع من المزايا التي توفرها الدول الأخرى؛ وتعد التجارة الدولية أحد أهم المقومات التي تساهم في عملية نجاح وازدهار الاقتصاد الخاص بدول العالم كافة، فالأهمية الخاصة بالتجارة الدولية تكمن في النقاط الآتية:

1- إدراجها كأحد المؤشرات المهمة لقياس المنافسة، ومبيعات المنتجات والقدرة الإنتاجية للدول في الأسواق العالمية والدولية.

2- تدعم التنمية الاقتصادية للبلاد من خلال زيادة الدخل القومي، ممّا يساعد على زيادة الدخل الشخصي وتنمية البلاد.

3- تدعم القدرات التسويقية للبلاد؛ لأنها تزيد من فرص إنشاء أسواق جديدة في المزيد من البلدان.

4- تساعد الشركات على اكتساب المزيد من الخبرة، وإتاحة الفرص للتطوير واعتماد التقنيات والمعايير الصناعية من منافسيها الأجانب.

5- تساعد على تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية، من خلال توفير العديد من المنتجات التي تؤدِي إلى تنويع الخيارات الشخصية سواء أكان استهلاكًا أم استثمارًا.

6- تساعد على رفع مستويات التوظيف والتخفيف من البطالة مساعدة كبيرة.

7- تساعد على الاهتمام بالمنافسة الأجنبية التي تعتمد بشكل أساسي على الواردات من خلال تقليل أسعار المنتجات على من يستهلكها [1].

8- تساهم في إعادة تخصيص القدرة التصنيعية؛ حيث أنَّه عندما تقوم إحدى الشركات بالتعهد بمصادر خارجية لمنتجاتها السلعية المنخفضة؛ فإنَّها تحرر القدرة التصنيعية للشركة لزيادة إنتاجها على كفاءتها الأساسية.

9- تساهم في الاستفادة وتبادل الخبرات بين الدول، سواء أكانت خبرات مادية أم بشرية أم تكنولوجية.

10- تساهم في تعزيز ميزان المدفوعات للدولة المصدِّرة؛ حيث أنَّ زيادة الصادرات عن الواردات ستؤدِي إلى وجود فائض في ميزان المدفوعات، ومن ثمَّ زيادة فائض وثروة الدول.

11- تشارك البلدان في إنشاء نظام اقتصادي قوِي وتعزيز تنميته المستدامة، من خلال توفير المعلومات المهمة والتكنولوجيا المناسبة.

12- تعدُّ الوسيلة المُباشرة لتعزيز العلاقات الدوليَّة؛ وذلك بسبب دورها في ربط الدول معاً.

13- تعدُّ بمنزلة شريان الحياة للدول، فمن خلالها يتم تبادل ونشر الثقافات والحضارات بين الدول.

14- تعمل على تقوية العلاقات السياسية بين البلدان وتوطيدها؛ حيث تعزز من العلاقات الدبلوماسية بين الدول، فتقوم الدول بإبرام العديد من الاتفاقيات والصفقات من خلال الاستيراد والتصدير للسلع والخدمات.

15- تفتح آفاقًا جديدة للمنتجات بدلاً من مجرد البيع في الدولة المنتجة.

16- تمكين الاقتصاد من النمو بكفاءة أكبر وجعله مشاركاً اقتصادياً منافساً.

17- تؤدِي التِّجارة الدوليَّة إلى زيادة الكفاءة، بالإضافة إلى أنَّها تسمح للدول بالمشاركة في الاقتصاد العالمي، مما يشجِّع فرص الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1]. تقِي الدين، عبير رياض، (2017)،ا لحوكمة الرشيدة ماهيتها معاييرها الدولية وخطوات القطاع المصرفِي اللبنانِي لتعزيزها، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،جامعة العربِي بن مهيدِي أم البواقِي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج4، ع2،ص357

18- تؤدِي إلى زيادة الدخل القومي للدولة المصدِّرة، وتؤدِي زيادة الإنتاجية بدورها إلى زيادة الدخل القومي ومن ثمَّ تحقيق التنمية الاقتصادية.

19- دعم المنشآت المحلية عن طريق تزويدها بالخبرة التي تكون كافية؛ لكِي يتم تقديم المنتجات إلى الأسواق العالمية الخارجية كافة.

20- ساهمت ولا زالت تساهم هذه التِّجارة في تعزيز وجود اقتصاد دولي يتأثر ويُؤثر في الطلب والعرض والأسعار الدوليَّة.

21- المحفِّز الأول للدول والأقطار المختلفة على زيادة إنتاجيَّتها من السلع، ومن ثمَّ إشباع الاحتياجات السوقية المحلية والعالمية.

22- المساهمة في زيادة نقل التكنولوجيا؛ وذلك لأنَّها تنتقل من مؤلفها إلى المستخدم الثانوي، وغالباً ما يكون هذا المستخدم الثانوي دولة نامية.

23- يعدُّ الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة إلى الدول المستوردة وسيلة يمكن من خلالها الاستفادة من دخول العملات الأجنبية والخبرة إلى البلد [1].

المطلب الثاني:

دور الحوكمة في التجارة الدولية

يجب علينا إعادة تقييم النظام الحالي لتحديد الاتفاقيات التجارية التي أصبحت تدور حول القضايا التنظيمية والاستثمار أكثر منها حول إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات أو غيرها من حواجز الاستيراد.

فقد أصبحت الدول مترابطة أكثر على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، بسبب التجارة والسفر والاتصالات السلكية واللاسلكية، بالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات والتدفقات المالية الدولية، وأصبح الارتباط العالمي أوسع وأسرع في كل مكان أكثر من أي وقت مضى.

وقد تعترض الحوكمة في بعض الأحيان مطبات تعوقها مثل التباطؤ في التجارة الدولية، ولكن سوف تستمر التغييرات التكنولوجية الأساسية في إذكاء الترابط بين الناس والبلدان معاً، فالتحديات الكبرى التي نواجهها اليوم ذات طابع عالمي، تتطلب جهود التخفيف من آثار تغير المناخ تنسيقاً عالمياً متّسقاً، حتى المبادرات المحلية يجب أن تندرج في إطار تقارب السياسات والالتزامات العالمية.

[1].بلعز، خير الدين وخوني، رابح (2014)،المنظمة العالمية للتجارة كمنتدى للحوكمة العالمية كيف تساهم المنظمة في إرساء وتعزيز الشفافية والحوكمة في التجارة الدولية، مجلة الندوة للدراسات القانونية، ع2، ص8.

كما يمكن للسياسات النقدية للبنوك المركزية ذات العملة الاحتياطية الكبيرة– مثل المجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة– أن تخلف آثاراً جانبية واسعة النطاق، كما يمكن لسياسات أسعار الصرف أو قوانين التدفقات المالية عبر الحدود أن تكون مدمرة، وفي معظم هذه الحالات فإن الضرر ينتقل من البلدان الكبرى إلى البلدان الصغرى، ولكن إذا تأثرت البلدان الصغيرة بما فيه الكفاية فإن الضرر الشامل سوف يصل إلى الاقتصادات الكبرى أيضاً [1].

وبالنظر إلى حجم هذه التحديات فليس لدينا أي خيار سوى التعاون على المستوى الدولي وتعزيز المؤسسات والأطر العالمية والإقليمية، مثل صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، ومجموعة العشرين، التي ستجتمع في هانغتشو بالصين، ولكن لا يمكن اختزال الحوكمة العالمية في كلمة إما/ أو وعندما يتضح أن سياسات وطنية أو محلية هي كافية لمعالجة مشكلة من المشكلات في تلك الحالة ينبغي تنفيذها.

والواقع أن مبدأ الفرعية – حيث يجب أن تَحدث عملية صنع القرار على المستوى المحليِ المحض – أمراً حاسماً لمرونة وعمل الحوكمة العالمية، ويجب ألا يصبح وجود هيكليات الحوكمة العالمية ذريعة للتقاعس عن العمل الوطني أو المحليِ، وتُعد السياسة العامة جهداً متعدد المستويات ومتعدد القنوات مع الأبعاد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية من الناحية المثالية، ينبغي أن تُقر النقاشات السياسية بهذه الحقيقة [2].

كما يجب الاعتراف أن هناك حاجة ملحة لحشد الثقة في الحوكمة العالمية من منظور آخر عبر الولايات المتحدة وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط، يهدد تجدد سياسات الهوية والقومية الكارهة للأجانب بإعادة ارتكاب مآسي كبرى كما في القرن العشرين، على هذه الخلفية يُعد التأكيد على جود مجتمع عالمي واحتياجاته أمراً ضرورياً ليس فقط لأسباب اقتصادية، ولكن أيضاً للمساهمة في ضمان عالم يسوده السلام.

1. Atelier،(2006)،Gouvernance Mondiale et réforme des institutions internationals،Université de l'été du CRID،lille،France،1 juin،p5

2. Mohamed Lotfi M'rini،(2005)،De La Havane à Doha،Bilan Juridique et Commercial de l'intégration des pays en développement dans le systémé commercial multilatéral،les presses d'université Laval،Canada،p51.

الخاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية– التي تحمل عنوان تأثير الحوكمة على التجارة الدولية والتي تم تقسيمها إلى مبحثين، تناولت الباحثة في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للحوكمة، والمبحث الثاني تناولت فيه مدى تطبيق الحوكمة في التجارة الدولية– انتهت الباحثة إلى مجموعة من النتائج والمقترحات التي يرجو أن تدخل حيز التنفيذ وذلك على النحو الآتي:

أولاً: النتائج

1– تعد الحوكمة من أهم المتطلبات التي أضحى تطبيقها أساسًا في الآونة الأخيرة، وذلك لضمان تنظيم العمل سواء أكان في القطاع الخاص أم العام على المستوى الإقليمي والعالمي.

2– العوامل المؤثرة على جودة الحوكمة منها ما هو خارجي ومنها ما هو داخلي، الخارجي يتمثل في مناخ الاستثمار في الدولة المشتمل على القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، مثل قوانين سوق المال، كفاءة القطاع المالي، مثل توفير التمويل اللازم للمشاريع، كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية، مثل هيئة سوق المال، والداخلي يتمثل في كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المنظمة بين مجلس الإدارة والمديرين والتنفيذيين.

3– تُعد التجارة الدولية من أهم عوامل النجاح الاقتصادي والتطور لجميع دول العالم، حيث تنعكس أهميتها في دعم كل دولة للانتفاع من المزايا التي توفرها الدول الأخرى.

4– هناك حاجة ملحة لحشد الثقة في الحوكمة العالمية من منظور آخر عبر الولايات المتحدة وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط، يهدد تجدد سياسات الهوية والقومية الكارهة للأجانب بإعادة ارتكاب مآسي كبرى كما في القرن العشرين، على هذه الخلفية يُعد التأكيد على جود مجتمع عالمي واحتياجاته أمراً ضرورياً ليس فقط لأسباب اقتصادية؛ ولكن أيضاً للمساهمة في ضمان عالم يسوده السلام.

ثانياً: المقترحات

1– يتطلب تطبيق آليات الحوكمة نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع، من خلال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، فإذا أدرك المجتمع أن الحوكمة تمثل له خط الدفاع الأول والحصن المنيع ضد سلب المجتمع ثرواته وأمواله ومكاسبه سوف يدعم تطبيقها وإرساء قواعدها والدفاع عنها.

2– توصي الباحثة باستحداث مركز يعنى بقضايا الحوكمة، يتولى مهمة إعداد برامج إعلامية وتدريبية لترسيخ ثقافة الحوكمة.

3- تبنيِ الحوكمة كأسلوب إداري حديث، والتعريف بها وبمعاييرها ومبادئها وأهدافها، وتوضيح قدرتها على رفع مستوى التجارة الدولية.

4- إصدار المزيد من القوانين واللوائح التشريعية الملزمة خاصة فيما يتعلق بالشفافية والنزاهة في تطبيق الحوكمة في النظام الاقتصادي.

5- يمكن لاتفاقيات التجارة أن تلعب دور أداة وظائفية في الحث على الإصلاحات المؤدية إلى الحوكمة، من خلال تصميم الإصلاحات الهيكلية للتغلب على النقص في الحوكمة.

6- إمكانية جعل منظمة التجارة العالمية أن تكون منظمة شاملة لكل المجالات التجارية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهمأي تضارب مصالح.

المصادر والمراجع:

أولاً:المراجع العربية

1- أبو شديدة، أيمن، (2016)، حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على فحوة التوقعات في مظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، كلية التجارة

2- بلعز، خير الدين وخونيِ، رابح (2014)، المنظمة العالمية للتجارة كمنتدى للحوكمة العالمية كيف تساهم المنظمة في إرساء وتعزيز الشفافية والحوكمة في التجارة الدولية، مجلة الندوة للدراسات القانونية، ع2.

3- بن حسين، سليمة، (2015)، الحوكمة دراسة في المفاهيم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع10،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر

4- البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات. النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، 2003.

5- تقيِ الدين، عبير رياض، (2017)، الحوكمة الرشيدة ماهيتها معاييرها الدولية وخطوات القطاع المصرفي اللبناني لتعزيزها، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مج4،ع2

6- جيجخ، فايزة وفرحات، سميرة، (2016)، حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في الوقاية من الأزمات، جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، مخبر مالية، بنوك وإدارة الإعمال، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، ع2

7- خالدي، سارة، (2015)، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري، جامعة محند اواحاج، الجزائر

8- راضي، محمد سامي، وعليِ، ريهام مصطفى عبسي، (2020)، دور تكنولوجيا المعلومات في دعم حوكمة المنظمات دراسة ميدانية، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، مج2،ع1

9- سعاد، مقدم، (2021)، متطلبات تفعيل الحوكمة الإلكترونية في التنظيمات الإدارية الحديثة المفاهيم وآلية التطبيق، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد خاص بأعمال الملتقى الافتراضي الدولي الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات

10- السمان، ثائر أحمد سعدون وعبد الجبوري، مراد موسى، (2016)، متطلبات حوكمة تقنية المعلومات ودورها في تحسين جودة الخدمات دراسة حالة في المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق

11- الغباري، أيمن فتحي، (2012)، تقييم أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في حماية حقوق المساهمين وعلاقتها التكاملية بالرقابة والمراجعة الداخلية بمنظمات الأعمال، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، المجلد الثالث

12- قاسم، بان والنداوي، جواد، (2017)، دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الحوكمة دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب، المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، الجمعية العراقية لتكنولوجيا المعلومات، مج7، ع4

13- مبارك، الرفاعي إبراهيم، (2012)، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات– دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ع1، مج٤٩

14- مرزوق، فاروق جعفر عبد الحكيم، (2017)، حوكمة التعليم العالي المفهوم والمتطلبات، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع172،الجزء الثاني، يناير

15- المهتدي،سوسن شهير، (2011)،تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

ثانياً:المراجع الأجنبية

1- Alamgir,M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective,paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development , a conference organized by the Egyptian Banking Institute,Cairo,May 7 – 8.- Freeland,C. (2007),Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks,paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development,a conference organized by the Egyptian Banking Institute,Cairo,May 7-8.

2- Atelier,(2006),Gouvernance Mondiale et réforme des institutions internationals,Université de l'été du CRID,lille,France,1 juin

3- Gill,A.& Obradovich,J. (2012) The impact of corporate governance and financial leverage on the value of American Firms,international research,journal of finance and economics,91

4- Kirkpatrick G,(2009),The Corporate Governance Lessons from the Financial Crisis. Financial Market Trends,OECD,

5- Mohamed Lotfi M'rini,(2005),De La Havane à Doha,Bilan Juridique et Commercial de l'intégration des pays en développement dans le systémé commercial multilatéral,les presses d'université Laval,Canada